مقدمة:

يعد التغيير في السياسة الدولية ظاهرة تاريخية أصيلة تؤدي القوة العسكرية والاقتصادية والعلمية دوراً مهماً في تحديد طبيعة هذا التغيير ودرجته. فالتفاعلات التي تحدث بين الدول وبداخلها تؤثر في النظام الدولي من حيث الطبيعة والبنية. فعلى سبيل المثال تباين نسب النمو بين الدول يؤدي إلى إعادة توزيع القوى في النظام الدولي، وغالباً ما يقود إلى تغيير في بنية هذا النظام، وهذا يسمى تأثير قانون النمو غير المتوازن للدول.

وعليه يمكن القول: إن المتغيرات الدولية هي التحولات التي يمكن أن تؤثر في موازين القوى في النظام الدولي، وتحدد أسلوب السلوك والتفكير وأنماطهما وأساليب الحياة بالنسبة للفاعلين الدوليين، وهنا نقصد بالفاعلين الدوليين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية وخاصة الدول الكبرى، مثل: الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والاتحاد الأوروبي، والصين، واليابان، في طليعة الدول الفاعلة في النظام الدولي.

فقد كانت الدول الأوروبية الأكثر تأثيراً في النظام الدولي حتى بداية الحرب العالمية الثانية، وهي القائد لهذا النظام. وسياساتها حددت طبيعة العلاقات الدولية، لكنها بعد أن أشعلت الحربين العالميتين في النصف الأول من القرن العشرين تراجع دورها، وحلت محلها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

وقد ارتسمت العلاقات الدولية في صورة الحرب الباردة، وهي حالة من الصراع والتنافس بين المعسكرين، من أهم خصائصها [1]:

1- توازن الرعب النووي أدى الى عدم حدوث حرب مباشرة بين المعسكرين.
2- حروب عدة بالوكالة في أنحاء مختلفة من العالم.
3- صراع إيديولوجي قوي ومطلق.
4- محاولات كل معسكر احتواء بعض الدول والمناطق لصالحه.
5- توتر مستمر في العلاقات الدولية.

---

[1] ماجد شلود، المتغيرات الدولية ومستقبل النظام الدولي، دمشق، الطبعة الثانية 2000. ص34.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

6- سباق تسلح منفلت من عقاله.

أولاً- العلاقات الدولية في الفترة ما بين 1945 – 1991:

وقد اتسمت العلاقات الدولية في هذه المرحلة بالآتي:

1- انقسام العالم إلى معسكرين الأول تقوده الولايات المتحدة الأمريكية والثاني يقوده الاتحاد السوفييتي:

على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي كانتا قد خاضتا الحرب العالمية الثانية معاً ضد ألمانيا وإيطاليا واليابان (دول المحور) إلا أنهما أصبحتا القوتين العظميين بعد الحرب الثانية، وانطلق كل منهما من حتمية الصراع بين النظامين الشيوعي والرأسمالي الذي يفرض نفسه على الساحة الدولية بالقوة، ولكن وجود السلاح النووي لدى القوتين حال دون وقوع حرب شاملة مدمرة للأطراف كلها، وبقيت الحرب باردة خلال فترة المواجهة. وبقيت سياسات كل طرف تقتصر على إنشاء أحلاف عسكرية واحتواء الآخر، ومنعه من توسيع نفوذه إلى مناطق جديدة من العالم[1].

كما ذكرنا سابقاً حاولت القوى العظمى إيجاد أحلاف عسكرية لمواجهة الآخر، فقد أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1949 حلف الناتو لمواجهة الاتحاد السوفييتي. وبعد ست سنوات أنشأ الاتحاد السوفيتي عام 1955 حلف وارسو لمواجهة المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية. كما أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية حلف بغداد في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وبسبب مقاومة سورية لهذا الحلف أصبح اسمه الحلف المركزي وانتقل مركزه إلى أنقرة وضم تركيا وإيران وباكستان. وأنشأت الولايات المتحدة كذلك حلف جنوب شرق آسيا في مدينة مانيلا "الفلبين" سنة 1954. لكن الحلف المركزي وجنوب شرق آسيا تم حلهما، بينما استمر حلف الناتو حتى اليوم .

---

[1] باتريك تيلر، عالم مضطرب، ترجمة هيئة الأبحاث القومية، دمشق، تموز 2010، ص91.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- اندلاع العديد من الحروب بالوكالة* في مناطق متعددة حول العالم:

كان من الواضح أن حرباً بين القطبين ستكون مدمرة لامتلاكهما السلاح النووي؛ لذلك لجأ القطبان إلى الحروب بالوكالة في مناطق عديدة من دول العالم الثالث؛ في أمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية.

3- انتهاء الحرب الباردة و انهيار الاتحاد السوفييتي

شهدت سنوات النصف الثاني للعقد الثامن من القرن العشرين وصول الرئيس ميخائيل غورباتشوف إلى الحكم في الاتحاد السوفييتي حيث شرع بمشروع إصلاحي كبير يهدف إلى إعادة هيكلة النظام السياسي والاقتصادي للاتحاد السوفييتي، إلا أن هذه الإصلاحات جُيِّرت من قبل قوى سياسية داخل الدولة، وبرز صراع سياسي داخل الحزب جاء على أثره الرئيس بورس يلتسين للسلطة، وانهار الاتحاد السوفييتي عام 1991.

أ- الأسباب التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفييتي:

على الرغم من عدم الاتفاق بين الأكاديميين حول أسباب انهيار الاتحاد السوفييتي إلا أن الأدبيات تشير إلى أسباب سياسية وأسباب تتعلق بالهوية وأخرى اقتصادية.

- **الأسباب السياسية:**

إن من أهم هذه الأسباب الجمود النظري والفكري الذي أصاب الأحزاب الحاكمة في الاتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، وعدم فهم حاجة الإنسان إلى حريات التعبير والتنقل والاعتقاد وغيرها من الحريات.. وعلى الرغم من أن البناء الاشتراكي في هذه الدول قد حقق إنجازات تاريخية كبرى على مستوى المساواة وديمقراطية التعليم والنهضة الاقتصادية والعلمية المدهشة، وتخليص المجتمع من استغلال رأس المال، إلا أن ضعف عمليات التطوير باتجاه الانتقال بالمجتمع والاقتصاد والحريات الشخصية والعامة إلى مستوى أكثر عصرية أدى إلى ظهور قلاقل وتذمر في هذه المجتمعات، ناهيك عن ضغط الغرب الرأسمالي الثقافي والاقتصادي ودفع الدول الاشتراكية لتخصيص قسم مهم من

* الحروب بالوكالة: الحروب التي خاضتها بعض القوى الإقليمية لتعكس حالة الصراع الدولي والتنافس بين المعسكرين.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وارداتها لسباق التسلح.. في هذه الأجواء طرح غورباتشوف (الأمين العام للحزب الشيوعي السوفييتي) برنامجه للإصلاح وإعادة البناء (البيروسترويكا) والشفافية والعلنية. لكن عملية الإصلاح خرجت من يد الحزب الحاكم وظهرت نخب سياسية مدعومة من الغرب تريد إنهاء النظام الاشتراكي [1].

إن طبيعة النظم السياسية في الاتحاد السوفييتي التي رأى فيها العديد من الخبراء أنها لا تتوافق والطبيعة الإنسانية التي تسعى إلى الحرية، وخاصة بعد أن بدأت تظهر ملامح الأزمة السياسية داخل هذا النظام؛ نتيجة لمشروع الإصلاح الذي طرحه الرئيس ميخائيل غورباتشوف بعد استلامه السلطة عام 1985؛ إذ برزت تيارات عديدة داخل المجتمع السوفييتي بشكل عام والقيادة السياسية بشكل خاص ذات وجهات نظر مختلفة حول ضرورة الإصلاح وآلياته. هذا الجدل أدى إلى احتدام الصراع في دائرة صنع القرار في الحزب الشيوعي السوفييتي والذي انتهى إلى تراجع نفوذ الرئيس غورباتشوف ووصول نخب سياسية جديدة، فضلاً عما سبق يمكن ذكر بعض الأسباب من أهمها[2]:

- السياسات التي اتبعها الاتحاد السوفييتي في دعم الكثير من الدول والتي شكلت أعباءً سياسية واقتصادية عليه.
- حرب أفغانستان عام 1979 وما خلفته من تداعيات على المستويات كافة.
- تركيبة الاتحاد السوفييتي القائمة على ضم جمهوريات ذات أعراق وثقافات مختلفة.
- تخلي مجموعة من الأنظمة الشيوعية عن النهج الاشتراكي، وبدأ اهتمامها بنحه تدريجياً نحو النهج الليبرالي، (بولونيا).
- هدم جدار برلين وتوحيد الألمانيتين؛ بموجب معاهدة الوحدة الألمانية سنة 1989، وهدم الستار الحديدي بين هنغاريا والنمسا.

---

[1] القيادة القطرية ، دراسات سياسية ، دمشق، 2003، ص55.

[2] موسى الزعبي، الشادي، السياسة الدولية في نهاية الحرب الباردة، دمشق، الطبعة الأولى 1995، ص87.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• **الأسباب المتعلقة بالهوية:**

تأبى نظام سياسي في أي بلد كانت من أولويات النظام في الاتحاد السوفييتي تعزيز
هوية الوطنية السوفييتية ليتعدى الهويات القومية والإثنية المختلفة التي يحملها أبناء الوطن.
فقد تكوّن الاتحاد السوفييتي من قوميات متعددة، ومن بلدان عديدة لديها هوياتها
لمحلية والمؤثرة. والحقيقة أن نظام الحكم في الاتحاد السوفييتي لم ينجح في تأسيس هوية
سوفييتية جامعة تصهر أو تعلو الهويات الأخرى جميعها، وتحل محل كل الانتماءات الفرعية
والأفراد. لذلك عندما تراجعت السلطة المركزية برزت الهويات الفرعية كلها على السطح،
وطالبت بالانفصال والاستقلال.

• **الأسباب الاقتصادية:** يشير علماء الاقتصاد إلى العديد من الأسباب
الاقتصادية، أهمها:

■ تراجع القوة الاقتصادية للاتحاد؛ بسبب إهمال الإصلاح الاقتصادي، وعدم توفير
أساليب التكنولوجيا للعملية التصنيعية؛ فضلاً عن الإنفاق العسكري الكبير الذي وصل
إلى حوالي 70% من مجموع النفقات؛ مما أدى إلى استنزاف موارد الدولة الاقتصادية.

■ عجز الميزان التجاري للاتحاد السوفييتي وغيره من الدول الاشتراكية، إذ كانت
قيمة الواردات أكثر من قيمة الصادرات بكثير.

■ تزايد البيروقراطية والترهل في أجهزة الدولة؛ الأمر الذي أضرَّ بالعمل المؤسساتي،
وزيادة نسب الفساد.

■ المستوى المتدني لدخل الأفراد الذي أثر في مستوى المعيشة في المجتمع، وأدى إلى
ضعف معدلات التنمية والنمو الاقتصادي.

■ الضائقة الاقتصادية بسبب دفع أقساط الديون التي أخذتها بعض الدول من
صندوق النقد الدولي المسير أمريكياً (مثل رومانيا وبولونيا).

وأمام تلك المشاكل ركّز ميخائيل غورباتشوف منذ وصوله إلى السلطة سنة 1985
اهتمامه على إصلاح الأوضاع، فشرع في تطبيق برنامج البيروسترويكا (إعادة البناء) الذي

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تميز بالانفتاح والتحول التدريجي إلى اقتصاد السوق وتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للسكان.

فضلاً عن برنامجه الذي عرف بالكلاسنست (الشفافية والعلنية) الذي كان الهدف إلى ضمان حرية التعبير والإعلام والدين وحماية الحريات العامة. ولكن على الرغم من هذه الإصلاحات بدأت الجمهوريات السوفييتية تعلن استقلالها واحدة تلو الأخرى؛ مما أدى إلى تفكك الاتحاد السوفييتي وتقديم غورباتشوف استقالته سنة 1991.

ب- النتائج المترتبة على تفكك الاتحاد السوفييتي:

شكل انهيار الاتحاد السوفييتي نقطة انعطاف وتحول كبير في العلاقات الدولية؛ إذ ترتب على ذلك العديد من النتائج، أهمها:

- انهيار الانظمة الاشتراكية في أوروبا الشرقية .
- تفكك العديد من الدول متعددة القوميات، مثل: يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا.
- تحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطب تقوده الولايات المتحدة الأمريكية.
- زوال حلف وارسو الذي كان يضم دول الكتلة الشرقية بقيادة الاتحاد السوفييتي.
- نجاح الولايات المتحدة الأمريكية في توسيع حلف الأطلسي باتجاه دول أوروبا الشرقية[1].

ثانياً- المتغيرات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة:

مع بداية العقد التاسع من القرن العشرين شهد العالم مجموعة من المتغيرات التي تركت تداعيات كبيرة أثرت في العلاقات الدولية، أهمها:

1- بعد انهيار الاتحاد السوفييتي تفردت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة النظام الدولي. وحاولت ترسيخ أسس نظام عالمي جديد يقوم على الفكر الليبرالي وجعل القرن الحادي والعشرين قرناً أمريكياً.

---

[1] روجيه غارودي، أمريكا طليعة الانحطاط، ترجمة عمرو زهيري، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الأولى 1999، ص231.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

2- بروز التكتلات الاقتصادية الدولية.
3- ازدياد نطاق العولمة، وأثرها في العلاقات الدولية.
4- أحداث الحادي عشر من أيلول 2001 والحرب على الإرهاب.
5- الأزمة المالية العالمية 2008.
6- الحرب على سورية 2011.

أ- بروز النظام العالمي الجديد (أحادي القطب):

برز على الساحة الدولية مصطلح النظام الدولي الجديد ليعبر عن حقبة جديدة في العلاقات الدولية لها سماتها وخصائصها المميزة، والتي بشر بها بعضهم على أنها نهاية التاريخ أمثال فوكوياما، بينما يراها الأكثرية مجرد مرحلة من مراحل تطور العلاقات الدولية التي مرت عبر تاريخها بالعديد من الدورات والنظم.

ويقصد بالنظام الدولي مجموعة الوحدات السياسية – سواء على مستوى الدولة أو ما هو أصغر أو أكبر– التي تتفاعل فيما بينها بصورة منتظمة ومتكررة؛ لتصل إلى مرحلة الاعتماد المتبادل؛ مما يجعل هذه الوحدات تعمل كأجزاء متكاملة في نسق معين؛ وبالتالي فإن النظام الدولي يمثل حجم التفاعلات التي تقوم بها الدول والمنظمات الدولية والفاعلون دون مستوى الدولة مثل حركات التحرير، والقوى العابرة للقومية، مثل: الشركات متعددة الجنسية وغيرها.

•الولايات المتحدة والنظام العالمي الجديد:

إن نهاية الحرب الباردة حكمت على الفكر الاستراتيجي الأمريكي بإعادة بناء منظومته النظرية، ومراجعة أولوياته واتجاهاته العلمية، وذلك بالنظر إلى التحولات الجيوسياسية النوعية التي غيرت خريطة العلاقات الدولية.

ومن المعروف أن السياسة الخارجية الأمريكية خلال الحرب الباردة قد تمحورت حول ثلاثة أهداف مترابطة، هي[1]:

---

[1] زبغنيف بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، دمشق، دار علاء الدين، الطبعة الأولى 2007، ص44.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- احتواء الاتحاد السوفييتي وتطويقه.
- الحيلولة دون انتشار الشيوعية في العالم، وعلى الأخص مناطق النفوذ الأمريكي وحزام أمنها الحيوي في أوروبا وأمريكا اللاتينية.
- دفع النمو الاقتصادي في العالم، وتوطيد المنظومة الرأسمالية والتحكم بها.

أما في المرحلة الجديدة التي بدأت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي وضعت الولايات المتحدة الأمريكية استراتيجية تعكس طبيعة هذه المرحلة، وقد بنيت هذه الاستراتيجية على مجموعة من الأسس الفكرية والنظريات.

وفيما يأتي أبرز هذه النظريات والأطروحات الفكرية والثقافية التي شكلت الأساس لهذه الاستراتيجية:

❖ **نظرية نهاية التاريخ لـ (فرانسيس فوكوياما):**

قدم عالم السياسة الأمريكي من الأصول اليابانية فرانسيس فوكوياما نظريته مع انهيار الاتحاد السوفييتي إذ انطلقت أفكاره حول نهاية التاريخ من الفرضية الآتية:

في الظروف الحالية التي يمر بها المجتمع الدولي لا يوجد خيار آخر سوى التحرك على طريق الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية ذلك الطريق الذي رسمته الحضارة الغربية لعملية التطور الاجتماعي عبر التاريخ[1].

لقد حاول فوكوياما أن يقدم المسوغات السياسية والفكرية والثقافية لبروز مجتمع جديد، وأن يبشر ويؤسس لهذا المجتمع الجديد من خلال التغيرات التي يجب أن تقوم في بنيته الاجتماعية والسياسية والثقافية والفكرية والاقتصادية؛ مجتمع يقوم على الفكر الليبرالي الذي يخدم مصلحة الدول الغربية. إذ تركزت أفكار فوكوياما حول تعميم النمط الديمقراطي الليبرالي الغربي في العالم[2]. حيث رأى أن أشكال الحكم غير الليبرالية تعاني من تناقضات وعيوب عديدة، أهمها غياب الحريات الفردية والمساواة والعدالة الاجتماعية؛

---

(1) تشالرز جونسون، أمريكا العظمى، ترجمة فاطمة نصير، دمشق، سطور، الطبعة الأولى 2006، ص64.

(2) أ.ي. أوتكين، النظام العالمي للقرن الواحد والعشرين، ترجمة يونس كامل ديب وهاشم حمادي، دمشق، دار المركز الثقافي، الطبعة الأولى 2007، ص442.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأمر الذي أدى إلى سقوط بعضها. أما النظام الليبرالي كما يراه فوكوياما فهو ينسجم مع تطلعات أفراد المجتمع، ويعكس مصالح الجميع، ويعد الأقرب إلى العدالة الاجتماعية وهو بذلك يشكل نهاية للتطور الإيديولوجي للإنسانية، والصورة النهائية لنظام الحكم البشري ولا يوجد برأي فوكوياما أي نظام سياسي اقتصادي اجتماعي يشكل بديلاً أنجح من هذا النظام؛ وبالتالي فهو يمثل نهاية التاريخ.

❖ **نظرية صراع الحضارات :**

تقوم هذه النظرية التي أعلنها الكاتب الأمريكي صموئيل هنتغتون على فرضية مفادها أن مستقبل العلاقات الدولية سيتجسد بصراع من نوع جديد هو صراع الحضارات. فقد قسم هنتغتون العالم إلى ثماني حضارات ستكون محور الصراع الرئيس القادم. وبذلك تشير هذه النظرية إلى أن الصراع في العلاقات الدولية سيكون بين الحضارات أو الثقافات، وليس بين الدول القومية.

إن نظرية هنتغتون حول الصراع بين الحضارة الغربية وغيرها من الحضارات الكبرى لا تستند إلى أية مرتكزات علمية أو منطقية، وليس هناك ما يدل عليها، أو يؤكدها. إن العودة إلى القرون الماضية تبين على سبيل المثال أن الصراع كان داخل الحضارة الغربية نفسها وليس بين الحضارات. ولذلك تعرضت هذه النظرية إلى العديد من الانتقادات؛ كونها ترسخ مفهوم التفوق الحضاري للحضارة الغربية وحتمية الصراع مع الحضارات الأخرى وبالمقابل قدم مجموعة من المفكرين والسياسيين، وعلى رأسهم الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي مبادرة حوار الحضارات بدلاً من الصراع.

ومع نهاية الحرب الباردة تغيرت خريطة العلاقات الدولية جذرياً، ورفع الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الأب شعار **"النظام العالمي الجديد"**، حيث شكل انفراد الولايات المتحدة القوة المهيمنة في العالم التحدي الأبرز لها والتي جعلتها تواجه لأول مرة في تاريخها مصاعب جمة في تحديد رؤيتها الاستراتيجية، على الرغم من انتصارها في حربها الطويلة مع المعسكر الشيوعي. فالإشكالية الرئيسة التي واجهت السياسة الخارجية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الأمريكية بعد الحرب الباردة هي كون هذه السياسة بنيت منذ الاعتداء الياباني على ميناء بيرل هاربر الأمريكي 1941 على مواجهة عدو خارجي في إطار صراع دولي تضطلع فيه الولايات المتحدة بالمكانة المحورية والدور المركزي. فقد تزايدت حملات الولايات المتحدة الأمريكية في العالم بعد نهاية الحرب الباردة، حيث شنت حملة عسكرية على العراق سنة 1991، أعقبها حصار اقتصادي استمر حتى عام 2003، لتعود الولايات المتحدة وحلفاؤها إلى احتلال العراق في العام نفسه من دون موافقة الأمم المتحدة. كما تدخلت عسكرياً بشكل منفرد في الصومال خلال عامي 1992-1994. وفي سنة 1999 أقحمت حلف شمال الأطلسي في حملتها العسكرية على يوغوسلافيا، كما شنت غزواً عسكرياً بغطاء أممي على أفغانستان في سنة 2001. وفي الفترة الحالية يتخوف المجتمع الدولي من تداعيات التهديدات والضغوط التي تشنها ضد إيران وكوريا الشمالية وسورية، إلا أن هذه المسائل كانت في حد ذاتها مؤشرات أولية لنهاية التفرد الأمريكي في دول العالم، وصعود قوى ودول أكثر مراعاة لمتطلبات شعوب العالم النامي ومعاناته، وترغب بتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

- **أهم الفاعلين في النظام الدولي في مرحلة ما بعد القطب الواحد:**

لم يأت نظام القطب الواحد نتيجة منطق طبيعي؛ وإنما بسبب انهيار الاتحاد السوفييتي ، هذا يعني افتقاد التوازن في العلاقات الدولية. ولما كان فقدان التوازن غير طبيعي سرعان ما ظهرت المحدودية التاريخية لنظام القطب الواحد. كان الأمر بحاجة إلى بؤرة ينفجر فيها الصراع بين المنطق الطبيعي (منطق التوازن) والقطب الواحد (اللاتوازن). كان لتصدي الشعب العربي السوري للحرب الإرهابية أن خلق بؤرة الانتقال إلى نظام عالمي جديد على أشلاء القطب الواحد.

فبسبب التصدي السوري للحشد الكبير الذي حشدته قوى الهيمنة والصهيونية وأتباعها، بدأت القوى الدولية المعارضة للقطب الواحد تنتفض، مستفيدة من أن الضربة الكبرى التي قام بها القطب الواحد فشلت في سورية فشلاً ذريعاً. فسرعان ما برز على

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

لساحة الدولية عدد من القوى التي تمتلك من المقدرات القومية ما تؤهلها لأن تكون من
يول قطبي، وهذا بدوره يقود للانتقال إلى نظام دولي مختلف عن الأحادية القطبية،
وتأتي روسيا والصين في مقدمة الدول إلى جانب الاتحاد الأوروبي؛ فضلاً عن تأسيس
تكلات اقتصادية أصبح لها وزن اقتصادي سوف تكون رقماً صعباً في المستقبل لا يمكن
تجاهله. ومن أهم هؤلاء الفاعلين:

روسيا: تعد أكبر دولة منتجة للغاز في العالم، وصاحبة سابع أكبر احتياطي نفط
في العالم، وتحتل المرتبة الأولى في الإنتاج، وبشكل عام هي دولة غنية بالثروات الباطنية.
ومن الناحية العسكرية تعد روسيا من أهم الدول المصدرة للسلاح والتكنولوجيا النووية في
العالم، ويبلغ معدل إنفاقها العسكري 3.9% من ناتجها القومي؛ أي ما يقرب من 55
مليار دولار عام 2019. وهي من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، ولها دور فاعل في
العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، ولا يمكن للولايات المتحدة والقوى الأخرى تجاوزها في
أي أزمات وقضايا لها طابع عالمي وإقليمي. فقد استطاعت أن تؤدي دوراً مهماً في
السياسة الدولية، وفي أغلب مناطق العالم[1]. وقد باتت روسيا من الدول القوية غير
القانعة والساعية لتغيير بنية النظام الدولي، وتجلى ذلك واضحاً خلال العقد الأول من
القرن الحادي والعشرين، ومن ثم في الحرب على سورية؛ إذ اتخذت روسيا مجموعة من
قرارات الفيتو التي عطلت المشاريع الغربية بالتدخل المباشر. كما استطاعت نسج علاقات
عالية ليس فقط مع الأنظمة السياسية؛ بل مع شعوب العالم؛ لأنها أثبتت أنها من
الأطراف الضامنة لحفظ السلام والأمن الدوليين، وتحترم المواثيق الدولية والقانون الدولي من
خلال عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتحرص على سيادة الدول المستقلة.
ولاشك في أن الحرب على سورية كان لها الدور الأبرز في إظهار ذلك للعالم أجمع. لاشك
في أن هذه السياسة الروسية تعدها الولايات المتحدة ضد مصالحها وتهدد نفوذها، وهذا

---

[1] بيتر بايس، القرن الحادي والعشرون لن يكون أمريكياً، ترجمة مدني مصري، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات، الطبعة الأولى ، ص139.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ما قاله وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر: إن التحدي الروسي شكّل أكبر عقدة استراتيجية للولايات المتحدة وحلفائها في العصر الراهن.

الصين: نجحت الصين فيما فشل به الاتحاد السوفييتي. ففي الاتحاد السوفييتي أدى الإصلاح إلى انهيار النظام الاشتراكي برمته ، أما في الصين فقد قامت بإصلاح نوعي وبنيوي باتجاه ما سمّي (السوق الاشتراكية) تحت رقابة الدولة والحزب ، فكان التحول هادئاً وممكناً على أساس الاستفادة من التجربة السابقة [2].

تستمر الصين من الناحية العسكرية برفع ميزانيتها العسكرية بشكل مضطرد، أما من الناحية الاقتصادية فقد احتلت الصين مكان ألمانيا رسمياً كأكبر مصدِّر في العالم في نهاية 2009. وحققت الصين خلال العقدين الماضيين نسبة نمو تصل إلى 10% سنوياً بشكل وسطي، وإذا استمر نموها الاقتصادي بهذه الوتيرة، فهذا يعني أنها ستتمكن من إزاحة الولايات المتحدة عن أكبر قوة اقتصادية في العالم بين 2020-2025. وتحولت الصين إلى أكبر مستهلك للطاقة متجاوزة الولايات المتحدة؛ مما يضعها أمام ضرورة توسيع نفوذها للحصول على النفط؛ لضمان استمرار نموها الاقتصادي، وقد يسود التوتر بين أمريكا والصين نتيجة لتدخل الصين في المنطقة العربية لضمان وصولها لمصادر النفط، مع تحولها إلى أكبر مستورد للنفط السعودي في العالم. كما أنها الشريك النفطي الأول لإيران، وتعمل الصين حالياً على مد سكة حديدية تربطها بإيران والعراق وسورية عبر مشروعها المسمى (الحزام والطريق).

يتفق أركان التيار المحافظ الجديد في الولايات المتحدة على أن الصين تمثل التهديد المستقبلي الحقيقي للهيمنة الأمريكية. لذا تحول الصعود الصيني إلى مسألة مهمة وحساسة في الفكر الاستراتيجي الأمريكي؛ إذ يرى بعض المسؤولين الأمريكيين ضرورة حسم الخيار الاستراتيجي معها، الذي تأرجح خلال العقود الأخيرة بين الشراكة الاستراتيجية الحذرة والاشتباك المحدود.

---

[2] حاسم محمد زكريا، مفهوم العالمية في التنظيم الدولي المعاصر، منشورات الحلبي، بيروت، الطبعة الأولى 2006.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الاتحاد الأوروبي:

الاتحاد الأوروبي هو منظمة إقليمية تضم ثمانية وعشرين بلداً أوروبياً، أسس بموجب معاهدة ماستريخت عام 1992 ، وقد كان الهدف من هذه المعاهدة تعزيز التكامل الاجتماعي والاقتصادي الأوروبي، وذلك من خلال إنشاء عملة موحدة هي اليورو، وإنشاء سياسة خارجية وأمنية موحدة، وتحقيق المواطنة المشتركة، وتعزيز التعاون في مجالات الهجرة واللجوء والشؤون القضائية. لذلك قامت السياسة الخارجية الأوروبية منذ اتفاقات ماستريخت على الآتي:

- الحدّ من منطق السيادة القومية لصالح مبدأ السيادة المشتركة(الكونية).
- بلورة مفهوم الحاكمية العالمية لإدماج مختلف الأطراف الفاعلة في الحقل الاجتماعي، بما فيها الأطراف غير الحكومية، ولإدارة حركة العولمة في أبعادها المتشعبة.

ولكن كشفت الأزمات الدولية، خصوصاً بعد أحداث أيلول 2001 أن هذه الرؤية اصطدمت بالمقاربة الأحادية الأمريكية، ولم تتمكن من بلورة آليات حماية خيار الشراكة الدولية وتفعيله الذي تتخذه أفقاً استراتيجياً؛ الأمر الذي يمنع تشكيل قوة أوروبية حقيقية، لها وسائلها الدفاعية المميزة وسياستها الخارجية المستقلة.

وبانتظار أن تتعزز هذه التوجهات في المستقبل ما زالت روابط أوروبا مع أمريكا قوية عبر حلف الناتو والموقف المعادي لسورية وغير ذلك من القضايا.

إن أهم تحول في هذه الدينامية الدولية المستندة إلى فشل المؤامرة في سورية هو أن الاتحاد الأوروبي نفسه بدأ يتململ من التبعية الأمريكية. يؤكد هذا ما يلي:

- العلاقات الأوروبية الإيرانية الطبيعية وتمسك أوروبا باتفاق إيران النووي (5+1) على عكس الولايات المتحدة.
- خروج بريطانيا من الاتحاد وهي القريبة من الولايات المتحدة.
- علاقات متطورة في مجال الطاقة مع روسيا وآفاق واسعة للتعاون.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- مواقف متميزة لأوروبا بعيداً عن أمريكا في عدد من القضايا الدولية (القضية الفلسطينية ـ القدس ـ الجولان ـ فنزويلا).

وبانتظار أن تتعزز هذه التوجهات في المستقبل ما زالت روابط أوروبا مع أمريكا عبر حلف الناتو والموقف المعادي لسورية وغير ذلك من القضايا.

ب – بروز التكتلات الاقتصادية الدولية:

وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي بعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة ما خلفته هذه الحرب من أزمات وصعوبات وتحديات إعادة البناء، وخاصة في أوروبا، إلا أن تلك الظاهرة ازدهرت بعد نهاية حقبة الحرب الباردة (في العقد الأخير من القرن العشرين)؛ إذ بات التكامل الاقتصادي ضرورة تفرضها الظروف الاقتصادية الدولية وذلك كوسيلة لتحقيق التطور على الأصعدة كافة. فالانتماء إلى تكتل اقتصادي بالنسبة للدول أصبح أمراً مهماً للحد من الآثار السلبية للعولمة، وضرورياً بهدف الحد من آثار الأزمات والتحديات التي تواجه الدول في زمن تحرير التجارة؛ وبالتالي فالتكتلات تحمي المصالح الاقتصادية بالدرجة الأولى للدول الأعضاء في التكتل.

ومن أبرز التكتلات الاقتصادية المعاصرة:

- **تجمع البريكس:**

البريكس: عبارة عن تجمع سياسي واقتصادي عالمي يسعى لتحقيق التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين دول المجموعة؛ لتحقيق نمو اقتصادي يؤمن لشعوبها الأمن والاستقرار والرفاه، ويضم التجمع دولاً متفاوتة في القوة الاقتصادية والسياسية، يمكن تصنيفها من الدول الصاعدة المهمة على الساحة الدولية.

ظهر البريكس كتجمع دولي إلى الوجود بمبادرة روسية صينية، حيث تم عقد لقاء بين وزراء خارجية روسيا والصين والهند والبرازيل في أثناء انعقاد اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول 2006. أما القمة الرسمية الأولى للتجمع، فقد عقدت

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

في (2011) بحضور رؤساء الدول الأربعة، لتعلن بشكل رسمي عن ولادة تجمع دولي حمل اسم "بريك" دلالة على أسماء الدول الأربع المجتمعة، ثم انضمت جنوب إفريقية إلى التجمع في عام (2010)، ليصبح اسم التجمع "بريكس" عوضاً عن "بريك".

يعد "تجمع البريكس" أكبر التجمعات الاقتصادية في العالم؛ إذ إن هذا التجمع يضم حوالي 43% من سكان العالم، ويبلغ مجموع مساحات دوله ربع مساحة الكرة الأرضية، ويبلغ الناتج المحلي لدوله حوالي 27% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وصلت للمبادلات التجارية بين هذه الدول إلى ما نسبته 15% من التجارة العالمية، وتمتلك 45% من الأيدي العاملة على مستوى العالم، وتنتج 40% من القمح العالمي، وتمتلك أكثر من 50% من الاحتياطيات النقدية العالمية ...إلخ.

- **منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) :**

أسست منظمة شنغهاي للتعاون كرابطة متعددة الأطراف لضمان الأمن، والحفاظ على الاستقرار عبر الأنحاء الشاسعة لأوروبا وآسيا، وتوحيد الجهود للتصدي للتحديات والتهديدات الناشئة، وتعزيز التجارة؛ فضلاً عن التعاون الثقافي والإنساني. وعن طريق تعزيز التعاون الذي يحقق المنفعة للأطراف بالتساوي، ومنع المواجهة والنزاع، والحفاظ على الأمن كحق متساو وكامل، فإن منظمة شنغهاي للتعاون (SCO) تهدف إلى بناء نظام عالمي متعدد المراكز، يتسق بشكل تام مع قواعد القانون الدولي ومبادئ الاحترام المتبادل التي تلبي مصالح كل دولة، مع وضع احتياجاتها وطموحاتها المتبادلة في الحسبان.

تضم المنظمة التي أُسّست في حزيران عام 2001 كلاً من (روسيا، والصين، وكازاخستان، وقرغيزستان، وأوزبكستان، وطاجيكستان، والهند وباكستان)، وتحضرها (إيران ومنغوليا وأفغانستان وبيلاروسيا) بصفة مراقب، وتوجد في منظمة شنغهاي للتعاون آلية حوار الشركاء، وتضم الآن أرمينيا وأذربيجان وكمبوديا ونيبال وتركيا وسريلانكا.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

بعد منح منظمة شنغهاي عضوية كاملة لكل من الهند وباكستان في حزيران عام 2017، فإن منظمة شنغهاي باتت تمثل 9،2 مليار نسمة، وهو ما يشكل 40% من سكان العالم.

• **الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (الأوروبي الآسيوي) (EUU) :**

الاتحاد الأوراسي: هو اتحاد سياسي اقتصادي تجاري يضم كلاً من روسيا وبيلاروسيا وأرمينيا وكازاخستان وقرغيزستان، ويهدف إلى تعزيز الروابط التجارية والاقتصادية بين أعضائه، وتضمن اتفاقيات الاتحاد لأعضائه جميعاً حرية نقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال واليد العاملة. ويأتي هذا الاتحاد ليمثل خطوة جديدة في إعادة تشكيل الخريطة الاقتصادية العالمية، وكرد فعل قوي تجاه محاولات الغرب لعزل روسيا، وتقليص الدور العالمي الذي تطمح إليه.

تشكل الاتحاد الاقتصادي الأوروبي- الآسيوي من دول تقع في شمال أوراسيا، وأنشئ في 29 أيار 2014 ضمن اتفاقية وقعها رؤساء كل من بيلاروسيا وكازاخستان وروسيا، ودخل الاتحاد حيّز التطبيق في 1 كانون الثاني 2015، وقد انضمت أرمينيا إلى الاتحاد في اليوم التالي لدخوله حيز التطبيق، وانضمت إليه قرغيزستان في أيار 2015.

من أبرز مميزات الاتحاد:

- يبلغ عدد سكانه 8،183 مليون نسمة، وبما يعادل 4،2% من عدد سكان العالم.
- يمثل الناتج المحلي لدوله حوالي 3،2% من الناتج العالمي.
- تسهم دول الاتحاد في 8،2% من إجمالي الصادرات العالمية، و9،1% من إجمالي الواردات العالمية.
- تنتج دول الاتحاد حوالي 5،14% من إجمالي الإنتاج النفطي العالمي، وحوالي 2،20% من إجمالي الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ج- العولمة، نشأتها وأهدافها:

بين المتغيرات المذهلة التي شهدها القرن العشرون، وبداية القرن الحادي والعشرين
مجال كل أوجه النشاط البشري وعلى الصعد الاقتصادية والعلمية والعسكرية
والاجتماعية والسياسية كافة، وغير ذلك من الشؤون الدولية. وهذه التحولات بدورها
غيّرت كثيراً من المفاهيم في الفكر السياسي والاجتماعي والاقتصادي رأساً على عقب،
وأحلت محلها مفاهيم جديدة تبوّأت الصدارة في قاموس الفكر الفلسفي المستقبلي، وكان
أهمها مفهوم "العولمة" الذي اشتُهر بين الباحثين، وأصبح الأكثر شيوعاً بين الاقتصاديّين،
والسياسيّين، والإعلاميّين.

1- مفهوم العولمة:

يُعدّ لفظ العولمة لفظاً مترجماً للمصطلح الإنجليزي (*Globalization*)، حيث
ترجمه بعضهم بالعولمة، كما ترجمه بعضهم الآخر بالكونيّة، وورد أيضاً أنه تُرجِم إلى لفظ
الكوكبة، ويُعدّ لفظ العولمة الأشهر بينها. والعولمة هي عمليّة سيطرة وتحكم ووضع القوانين
إلى جانب إزالة الحواجز بين الدول، وهي العمليّة التي تسمح للمؤسسات بتطوير تأثيرها
العالمي على اختلاف أنواعها. وكمصطلح يُمكن تعريفها بأنّها سيادة نموذج من النماذج
الاقتصادية، والسياسيّة، والفكريّة، والاجتماعيّة على المستوى العالمي وتفوّقه، وهي ظاهرة
مرتبطة بالحضارة الغربية في محاولة لفرض ثقافتها وسياستها واقتصادها. وقد عرف قاموس
وبستر العولمة على أنها: إكساب الشيء طابع العالمية، وبخاصة جعل نطاق الشيء أو
تطبيقه عالمياً[1].

أما التعريف الوظيفي للعولمة، فيركّز على وصف تجليات العولمة ومظاهرها وإنجازاتها،
مثل: التقدم التكنولوجي غير المسبوق، وثورة المعلومات والاتصالات، وقوة الشركات
العابرة للقوميات وحركتها، والتحولات اللازمة لإيجاد سوق عالمية واحدة تضمن فيها حرية

[1] ماجد شدود، العولمة، مفهومها، مظاهرها، سبل التعامل معها، دمشق، الطبعة الأولى 1998، ص87.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الحركة لرأس المال، والسلع والخدمات، وقوى العمل البشرية. فهي ظاهرة لا مفر منها، من شأنها تحويل العالم إلى قرية كونية واحدة.

وينظر التعريف البنيوي إلى العولمة على أنها عملية تاريخية جدلية تمثل مرحلة متقدمة من مراحل تطور التاريخ الإنساني، من حيث تراكم المعرفة العلمية والتكنولوجية؛ وبالتالي فهي ليست نهاية التاريخ كما يقول فرانسيس فوكوياما الأكاديمي الأمريكي الشهير في كتابه "نهاية التاريخ والإنسان الأخير".

وقد تعددت تعاريف العولمة ومعانيها، واختلفت وجهات نظر الباحثين فيها، وبسبب هذه الاختلافات أصبحت العولمة موضوعاً يثير الجدل في أنحاء العالم المختلفة. فبعض المفكرين يذهبون إلى أن العولمة والعالمية تعني معنى واحداً وليس بينهما فرق. ولكن الحقيقة أن هذين المصطلحين يختلفان في المعنى: فالعولمة تعني نشر الشيء بالقوة أو بالنفوذ، والعالمية تعني انتشاره على نطاق واسع بالاقتداء والاقتناع.

2 – نشأتها:

يذهب بعض الباحثين إلى أن العولمة ليست وليدة اليوم؛ بل هي عملية تاريخية قديمة مرت عبر الزمن بمراحل عدة، وتعززت بنقلات نوعية عبر مراحلها المتتالية، مثل: الاكتشافات الجغرافية ونمو الاقتصاد الرأسمالي، والنهضة الأوروبية الحديثة. وفي منتصف القرن العشرين تسارعت وتيرة العولمة بشكل كبير عن طريق الشركات متعددة الجنسيات من الولايات المتحدة وأوروبا، ومعها انتقلت الأفلام والموسيقا والراديو والاختراعات التي كانت في غالبيتها تأتي من الغرب. وبعد الحرب العالمية الثانية انتقلت العولمة إلى أفق جديد، حيث وقعت اتفاقيات لتحرير التجارة العالمية وكسر الحدود مثل مؤتمر بريتون وودز، وأنشئت مؤسسات مالية دولية، مثل [1]: البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الغات التي أصبحت فيما بعد منظمة التجارة العالمية التي تهدف إلى تحرير التجارة بين الدول،

---

[1] مسعود ظاهر، المثقف العربي وتحديات العولمة، دمشق، مجلة دراسات فكرية، العدد 23، تاريخ كانون الثاني 2011، ص67.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

تبنا أسسها معاهدة ماستريخت في أوروبا ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية(نافتا)
لا سيما الجمارك وتحرير التجارة.

وهناك أحداث تاريخية ساعدت على بلورة مفهوم العولمة وتكوينها بهذه الصيغة
ومنها: انهيار سور برلين، وسقوط الاشتراكية كقوة سياسية وإيديولوجية، وتفرد
القطب الأوحد بالسيطرة والتقدم التكنولوجي، وزيادة الإنتاج ليشمل الأسواق العالمية،
والثورة المعلوماتية، وتطور وسائل الاتصال (الهاتف، والإنترنت)، والإعلام والمواصلات.

3 – أشكال العولمة:

• **العولمة السياسية** : وتعني سرعة انتشار الأحداث والأفكار والأخبار
والمجتمعات والتشريعات التي تُسن بين الناس على الصعيد العالمي، وتقوم في أساسها على
الحرية في صورها المختلفة، كحرية التفكير، وحرية التعبير، وحرية الاختيار، وحرية الاعتقاد،
وحرية الانضمام إلى المنظمات السياسية، وحرية تشكيل الأحزاب، وحرية الانتخاب. إلا
أن التحولات التي صاحبت عملية العولمة أدت إلى إضعاف الدولة في العديد من الميادين
التي كانت حكراً عليها في الاقتصاد والتنمية الاجتماعية والتعليم والصحة؛ مما جعل الدول
النامية أكبر ضحايا العولمة. ومن جهة أخرى فهي ترتبط أيضاً بمحاولات واشنطن فرض
نموذجها الديمقراطي عالمياً في ظل القطبية الأحادية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية فيما
يتعلق بالديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان على الطريقة الأمريكية؛ إلى جانب ما تقوم به
الشركات متعددة الجنسيات من أدوار سياسية خطيرة، وتفرض وجهات نظرها على الدول
الضعيفة وحتى القوية أيضاً؛ عبر آليات الضغط التي تملكها، والمثال الأكثر رمزية، ما
قامت به الشركة الأمريكية " I.T.T "[9] التي أدت دوراً مهماً في الانقلاب العسكري
الذي أطاح بالرئيس التشيلي المنتخب سلفادور أليندي[1].

---

[9] هذا الرمز هو اختصار لشركة التلفون والتلغراف الدولية الأمريكية التي أطاحت بحكومة سلفادور الليندي في دولة تشيلي.

[1] نعوم تشومسكي، أمريكا النوتاليتارية، ترجمة خليل أحمد خليل، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى 2002، ص248.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• **العولمة الاقتصادية:** وتعني حرية انتقال السلع، ورؤوس الأموال، والخدمات بين الدول من دون أي حدود، وتهدف هذه الحرية لزيادة الطلب والعرض على السلع والمنتجات وتوفيرها للسكان، مثال: (شركة تويوتا التي تصنع قطع السيارات في اليابان، وترسلها إلى أمريكا لتجميعها).

ويعرف بعضهم العولمة الاقتصاديّة بأنّها سيادة نظام اقتصادي واحد، يشتمل على دول العالم المختلفة في مجموعة علاقات اقتصاديّة متشابكة بعضها ببعض. وتؤمن هذه العولمة الاقتصادية سيطرة الاحتكارات العالمية على الاقتصاد العالمي ونهبه. فالرأسمال المعولم الذي يملك الشركات متعددة الجنسيات يتحكم بالجزء الأكبر من الاقتصاد العالمي، ويفرض شروط النمو وظروفه على مستوى العالم. إن العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية المسيّرة مركزياً من قبل الغرب هي شكل الاستعمار الجديد الذي يحول استقلال الدول وسيادتها إلى مجرد شيء شكلي فقط.

• **العولمة الثقافية** :تسعى العولمة إلى نقل الثقافات والأفكار إلى أنحاء العالم لخلق مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الإنسانية المشتركة بين مناطق مختلفة؛ وبالتالي فإنّ العولمة تهدف إلى خلق عالم بثقافة تنصهر شيئاً فشيئاً في ثقافة دولة أكثر هيمنة من الناحية الفكرية والحضارية، ألا وهي ثقافة الغرب في وقتنا الحاضر، ومن مظاهر تأثير العولمة الثقافية في الهوية الثقافية للمجتمعات ما يأتي[1]:

– **التأثير اللغوي:** استخدام لغة مرتبطة بالدولة المهيمنة كلغة أم، بحيث تنتشر هذه اللغة في المقررات الدراسية، وتُستعمل في وسائل الاتصال والإعلام والتخاطب اليومي.

– **التأثير الخلقي:** يتجلى في انتشار العنف والجنس في وسائل الإعلام المتنوعة، مثل: الأفلام، والصور، والفيديوهات على شبكة الإنترنت، والتلفاز؛ مما يؤدي إلى تدهور القيم الأخلاقية في المجتمعات العربية.

---

[1] ناهد الصحة، تحدي العولمة، ترجمة محمد عرب صاصيلا، دمشق، دار طلاس، الطبعة الأولى 2008، ص81..

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

- **التأثير القيمي:** تتزايد محاولات نشر قيم واحدة على الصعيد العالمي في الموسيقا والملبس والمآكل كالهامبورغر والماكدونلدز، والعلاقات الأسرية المتجهة نحو طغيان الفردانية ...وطغيان ثقافة الاستهلاك الرأسمالي الذي يتواصل في تجدده وتنوعه وإغراءاته.

د- أحداث أيلول 2001 في أمريكا وبروز محاربة الإرهاب الدولي:

شهدت الولايات المتحدة في 2001/9/11م أحداثاً خطيرة رسمت معالم الحياسة الأمريكية لسنوات عدة، حيث تعرضت لمجموعة من الهجمات الإرهابية جرى فيها تحويل اتجاه أربع طائرات نقل مدني تجارية وتوجيهها لتصطدم بأهداف محددة نجحت في ذلك ثلاث منها، تمثلت الأهداف في برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن نيويورك، ومقر وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون). وسقط نتيجة لهذه الأحداث آلاف الضحايا.

الآثار المختلفة لأحداث أيلول:

شكلت أحداث أيلول نقطة تحول كبيرة في تاريخ الولايات المتحدة على الصعيد الداخلي والخارجي، وتعدّى ذلك ليشمل العلاقات الدولية؛ خاصة منها ما يربط الغرب بالعالم العربي والإسلامي. ويمكن أن نورد بعض الآثار السياسية والاقتصادية والعسكرية التي نتجت عن أحداث أيلول:

1) - أصبحت الحرب على الإرهاب المحور الأول في العلاقات الدولية تحت ضغط الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول. ونظمت هذه الأخيرة حملة عسكرية على أفغانستان 2001، ثم قامت بغزو العراق بحجة محاربة الإرهاب 2003.

2) - أتاحت الحرب على الإرهاب لإدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش (الابن) اتخاذ قرارات من الصعب العمل عليها إلا في الحالات الاستثنائية في البلاد. فقد حصل من الكونغرس الأمريكي على كل الأموال التي طلبها من أجل برنامج الدفاع الصاروخي القومي، وتم إلغاء معاهدة الأنظمة الدفاعية المضادة للصواريخ

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الباليستية، وحصل على زيادات كبيرة في الميزانية التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، فضلاً عن تبني ما سُمّي (مبدأ جورج بوش) الذي استند إلى العوامل الآتية [1]:

- الحرب الاستباقية.
- الأحادية الأمريكية.
- استثنائية القوة الأمريكية.
- نشر الديمقراطية بالقوة.

مكّنت هذه الأسس إدارة بوش من اتخاذ سياسات تدخلية في منطقة الشرق الأوسط.

3)- اقتصادياً: لا توجد آثار اقتصادية مباشرة وسلبية أدت إلى أزمة كبيرة في الولايات المتحدة؛ بل اقتصرت على إغلاق البورصة الأمريكية لأيام عدة، وبعض التأثيرات في شركات الطيران والسياحة وقطاع التأمين الأمريكي والعالمي.

4)- أدت الأحداث إلى تقليص الحريات بالنسبة للمواطنين الأمريكيين وللمقيمين الأجانب على حد سواء؛ من التفتيش والتنصّت الإلكتروني، وغيره من الوسائل الحديثة لمتابعة أي شخص بدقة.

5)- التداعيات الثقافية والفكرية: أظهرت هذه الأحداث أن الجانب الثقافي يحظى بأهمية كبيرة جداً باستراتيجية الولايات المتحدة؛ إذ اشتملت هذه الاستراتيجية على إعادة ترتيب المنطقة من خلال مشاريع عدة، أهمها: الحرب على الإرهاب وتجفيف منابعه ونشر الديمقراطية. وبينت ماهية التحولات الكبيرة على المستويين الثقافي والفكري لدى الأمريكيين والغرب بصورة عامة، حيث أدت إلى ظهور ما يعرف بمصطلح "صراع الحضارات"، وأصبح الإسلام من خلال هذه النظرية يمثل عدواً رئيساً للولايات المتحدة الأمريكية والذي برأيهم حل محل الشيوعية، وهو الأمر الذي انعكس فكرياً وثقافياً على صورة المسلمين والعرب ومجتمعاتهم في الولايات المتحدة وبقية دول العالم.

---

[1] محمد علي سرحان، أمركة العالم في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، دمشق، دار الأوائل للنشر، الطبعة الأول 2007، ص56.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

6)- قبل هجمات 11 أيلول كانت الأزمات السياسية تحل عبر الأجهزة الدولية أو الدبلوماسية. لكن بعد الأحداث أصبحت الجوانب العسكرية تعتمد على مبدأ جديد هو "الحرب الوقائية" التي اعتمدت على الضربات المباغتة دون انتظار الأدلة المؤكدة على عدائية الطرف المستهدف.

وكان وزير الدفاع الأمريكي دونالد رامسفيلد قد صرح في اجتماع مهم للحلف الأطلسي في بروكسل عام 2002 بأن: "الحلف لا يمكنه أن ينتظر الدليل الدامغ حتى يتحرك ضد المجموعات الإرهابية، أو الدول التي تملك أسلحة كيماوية أو بيولوجية أو نووية". وكان هذا التصريح تمهيداً لغزو العراق عام 2003 وضربة وقائية حسب المفهوم الجديد للاستراتيجية العسكرية الأمريكية.

دلالات ومؤشرات عن أحداث 11 أيلول 2001:

إن تداعيات أحداث أيلول ونتائجها على السياسة الأمريكية داخلياً وخارجياً تدفعنا للتساؤل ووضع علامات استفهام حول المنفِّذ والمدبِّر الحقيقي لأحداث 11 أيلول، فالفاعل الرئيس لها لابد أن يكون هو نفسه المستفيد من نتائجها وتداعياتها، حيث قامت الحكومة والمخابرات الأمريكية بمجموعة من التدابير السياسية والعسكرية في مناطق مختلفة من العالم تسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق الخطط والسياسات الأمريكية الرامية للسيطرة على منابع النفط والمناطق الاستراتيجية في العالم، وتحقيق انتشار واسع للقوات الأمريكية في مناطق وبؤر التوتر القريبة جغرافياً من مناطق نفوذ القوى العظمى الأخرى المناوئة للولايات المتحدة، بما يحقق لأمريكا القدرة على تقليص نفوذ هذه القوة في هذه المناطق.

وهنا لا بد لنا من تقديم بعض الأدلة والبراهين التي تسوِّغ لأصحاب هذا الاتجاه طرح السؤال المتعلق بالفاعل الحقيقي لأحداث أيلول، منها [1]:

---

[1] هشام كمال الدين عبد الحميد، 11 سبتمبر صناعة أمريكية، دمشق، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى 2006، ص96.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

1)- الإجراء المتبع عند خروج الطائرات عن مسارها هو اعتراض الطائرات في الجو من قبل الطائرات المقاتلة وإسقاطها أو إجبارها على الهبوط، ويتم هذا الأمر خلال دقائق معدودة. ولكن ما حدث في 11 أيلول أمر مختلف تماماً عن ذلك، ويدعو للدهشة فالطائرة الأولى طارت في الأجواء الأمريكية لمدة 46 دقيقة، والثانية طارت لمدة 51 دقيقة، والثالثة طارت لمدة 80 دقيقة، والرابعة لمدة ساعة ونصف دون أن يتم اعتراض الطائرات.

2)- وجه العديد من الخبراء العسكريين والسياسيين والصحفيين والكتّاب في العالم وفي الولايات المتحدة؛ فضلاً عن العديد من نواب الكونغرس الأمريكي الاتهامات صراحة وتلميحاً للمسؤولين الأمريكيين بتدبير أحداث أيلول 2001 أو التخطيط لها وتنفيذها.

حيث أكد المفكر الفرنسي **روجيه غارودي** أن عملية 11 أيلول ليست إلا مؤامرة أو خيانة عظمى تواطأت فيها أجهزة الدولة والجيش والمخابرات الأمريكية.

ووصف **مايكل ميتشر** وزير البيئة البريطاني السابق العملية كلها بأنها مؤامرة أمريكية تم تنفيذها لتحقيق أهداف أمريكية سياسية استراتيجية واسعة النطاق.

وبعد أسبوع واحد من هجمات 11 أيلول وجه **لندن لاروش** مرشح الرئاسة الأسبق عن الحزب الديمقراطي الأمريكي الاتهام للحكومة الأمريكية بقيادة بوش، عندما قال: إن هذه العملية لم تقم بها أي قوة من خارج الولايات المتحدة؛ بل هي قوى موجودة داخلها.

3)- عرقلت الأجهزة الاستخباراتية الأمريكية عمل العديد من لجان التحقيق التي تم تشكيلها من الكونغرس الأمريكي ومجلس النواب، ومارست العديد من الضغوط على المراقبين الجويين والعسكريين، ومسؤولي شركات الطيران ومدارس الطيران الخاصة لعدم الإدلاء بأي تصريحات للصحف أو الإذاعات العالمية والقنوات الفضائية.

4)- إن طريقة تصميم برجي مركز التجارة العالمي، وعملية انهيار البرجين بالطريقة التي حدث بها(الانهيار العمودي)، وفي هذه المدة الزمنية القصيرة جداً شبه مستحيلة من

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

الناحية العملية والعلمية، بحسب تصريحات المهندسين الذين قاموا بتصميم الأبراج، فهي مصممة بطريقة تقاوم الأعاصير والرياح العاتية، والتفجيرات الداخلية واصطدام الطائرات بها.

5)- من الأمور التي أثارت الكثير من الشكوك لدى جهات التحقيق، قيام المسؤولين الأمريكيين برفع أنقاض المباني المنهارة وإزالتها قبل حضور لجان التحقيق للمعاينة، وأخذ عينات من الأنقاض لفحصها، ومعرفة الأسباب الحقيقية التي أدت إلى عمليات الانهيار. حيث صرح الأستاذ المتخصص "أستانه أسل" الأستاذ بجامعة "بيركلي" أمام اللجنة العلمية في مجلس النواب بواشنطن أنه كان من الممكن خدمة التحقيق بالاحتفاظ بأجزاء أساسية من الهيكل الصلب، وإرسالها لجهات التحقيق في الوقت المناسب[1].

6)- يعمل في مركز التجارة العالمي الذي تم تدمير برجيه بالطائرات حوالي 4000 يهودي بمجموعة من الشركات اليهودية الأمريكية، التي تعد أكبر الشركات في نيويورك وأغناها، وإحدى هذه الشركات هي شركة أوديجو الإسرائيلية التي لها طابقان بمركز التجارة العالمي، حيث حذرت هذه الشركة موظفيها ودعتهم إلى مغادرة المبنى لاحتمال تعرضه لهجمات قبل الأحداث بساعتين، وهو ما دعاهم للمغادرة؛ وبالتالي عدم وقوع ضحايا منهم. يضاف إلى ذلك إلقاء القبض على مجموعة من الإسرائيليين ثبتت علاقتهم بالموساد الإسرائيلي وهم يلتقطون صوراً بالفيديو للطائرات وهي تضرب مبنى مركز التجارة قبل وصول الطائرات، وفي أثناء عملية الهجوم مباشرة، وهو ما يعني أنهم كانوا على علم مسبق بموعد مجيء الطائرات.

7)- بعد ساعات من الهجمات تناقلت وسائل الإعلام الأمريكية تصريحات لبعض المسؤولين الأمريكيين من الاستخبارات الأمريكية ومكتب التحقيقات الفيدرالي باتهام تنظيم القاعدة بتدبير الهجمات قبل إجراء أي تحقيقات في الموضوع. ولم تمر ثلاثة

---

[1] السيد ولد أباه، عالم ما بعد 11 سبتمبر والامبراطورية الأمريكية، الدار العربية للعلوم، بيروت، الطبعة الأولى 2004، ص161.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

أيام على الهجمات حتى أعلن مكتب التحقيقات أنه توصل إلى أسماء الجناة التسعة عشر. ولكن كانت المفاجأة عندما اكتشف أن سبعة من الأسماء المعلنة من مكتب التحقيقات كانوا في عداد الموتى قبل الهجمات.

ومن وجهة نظر سياسية خالصة ليس مهماً هل أن المخابرات الأمريكية والإسرائيلية دبرت أحداث / 11 / أيلول ، أو أن القاعدة قامت بها ، وهي أصلاً منظمة إرهابية أنشأتها المخابرات الأمريكية، المهم هو أن أحداث /11/ أيلول خدمت السياسة العدوانية الأمريكية، وفتحت أمامها أبواب العالم لتفعل فيه ما تريد.

ولاشك في أن هجمات أيلول 2001 وبعدها غزو أفغانستان والعراق ما هي إلا حلقة وفصل من فصول المؤامرة الأمريكية–الصهيونية على العالم، وتنفيذ خطوات المشروع الأمريكي للقرن الحادي والعشرين، ومشروع الشرق الأوسط الكبير، والمشروع الصهيوني الذي رسمه "صموئيل هنتغتون" لتفتيت دول العالم، وإعادة رسم خريطته على أسس عرقية ودينية يسهل إشعال الصراعات والنزاعات فيما بينها، ومن ثم السيطرة والهيمنة عليها وعلى مقدراتها وثرواتها وقيمها وثقافتها وحضارتها.

الحقيقة أن الولايات المتحدة كانت تريد "حرباً على الإرهاب" كذريعة للعدوان على العالم؛ لذا كان عليها أن تخلق هذا الإرهاب قبل كل شيء، وأن تستخدمه وتعيد استخدامه كيفما تريد. وتدرك الولايات المتحدة نفسها بأن (مبدأ بوش) القائل بالضربات الاستباقية في إطار الحرب المزعومة على الارهاب ليس مقبولاً لدى المجتمع الدولي، فهي لم تتمسك به البتة أمام مجلس الأمن؛ بغية تسويغ غزوها للعراق في 2003/3/20. ولم يقتصر **خطاب الدفاع عن النفس** على الفكرة الاستباقية، وبات يضم جملة من المفاهيم والمبادئ الأخرى من قبيل حقوق الإنسان، والتدخل الإنساني والديمقراطية. وقد جرى تحويرها عن مقاصدها الأصلية. لذا فإن الإرهاب ليس من السهل تعريفه وتحديده، وهذا ما دعا إلى استثنائه من اختصاص المحكمة الجنائية الدولية. ففي سنة 1972 دعت منظمة الأمم

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المتحدة إلى إضافة لفظ دولي إلى لفظ إرهاب؛ وبالتالي أصبح المصطلح "الإرهاب الدولي".

هـ- الأزمات المالية العالمية:

شكلت الأزمة المالية العالمية في 2008 حلقة جديدة من أزمات أصابت النظام الرأسمالي العالمي في العقود الأخيرة. ففي عقد التسعينيات وحده شهد الاقتصاد العالمي أزمات عدّة في الاتحاد الأوروبي (بريطانيا وإيطاليا والسويد والنرويج وفنلندا) ففي عامي 1992-1993، وفي عامي 1997-1998 اندلعت أزمة مالية شاملة في بلدان جنوب شرق آسيا(كوريا الجنوبية وتايلاند وأندونيسيا والفلبين)، وغيرها من الدول في العالم كالمكسيك والبرازيل.

ولكن تختلف أزمة 2008 عن سابقاتها سواء من حيث العمق أو الاتساع بحيث شملت الاقتصاد العالمي كله؛ بل عدّت أعنف أزمة تعصف بالرأسمالية كنظام اقتصادي - اجتماعي منذ أزمة "الكساد العظيم" التي ضربت الاقتصاد العالمي في مطلع ثلاثينيات القرن الماضي. إذا ما أخذنا في الحسبان الشوط الكبير الذي قطعته عولمة الاقتصاد العالمي، ومدى تشابك اقتصاديات بلدان العالم وتكاملها، وكذلك التطور الهائل في وسائل الاتصال المقترن بثورة المعلوماتية؛ الأمر الذي سهل مجالات انسياب رؤوس الأموال عبر العالم ووسّعها على نحو لم يسبق له مثيل؛ مما أسهم في نشوء النظام المالي العالمي الراهن وتطوره.

أسباب الأزمة:

تحدث الأزمة المالية عادة نتيجة إخفاق الجهاز المالي وتراجع مستوى أدائه، ويعبر عنها بخسائر مالية كبيرة، وانهيار المؤسسات المالية، وفقدان الثقة بالجهاز المالي. ويرى بعض الخبراء أن أهم أسباب الأزمة يتمثل بالآتي:

1)- إنفاق الحكومة الأمريكية أكثر من 3 تريليون دولار على حروبها المتنقلة.

2)- فوائض الدول ذات الميزان التجاري الفائض، مثل: الصين وروسيا واليابان.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

3)- فوائض الدول النفطية الناجمة عن زيادة أسعار النفط، فاستثمرت جزءاً منها في بلدانها، وتوجه الجزء الأكبر للاستثمار في الخارج.

لقد جمعت الأزمة المالية العالمية هذه العناصر كلها؛ لتصبح خطراً يهدد الاقتصاد العالمي والاقتصاد الأمريكي الذي يمثل نحو 40% من اقتصاد العالم. على اعتبار أن الأزمة المالية تترافق مع بعض الظواهر، مثل: نقص السيولة، وقيام بعض الشركات بإلغاء بعض مشروعاتها وتسريح العمال؛ وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة (ارتفعت البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 4،9% إلى 8،9% بدءاً من 2008 إلى 2009)؛ إلى جانب انخفاض شراء المنتوجات من السلع والخدمات، وانخفاض الإنتاج (انخفض في ألمانيا بنسبة 8،3% وفي إيطاليا بنسبة 4،2% في عام 2009)[1].

تداعيات الأزمة العالمية على اقتصادات الدول العربية:

تضررت الدول العربية وخاصة المصدِّرة للنفط بالأزمة في مجالات مختلفة، منها:

1)- أضرَّت الأزمة بالاستثمارات العربية في الخارج، لاسيما الولايات المتحدة وأوروبا؛ مما أدى إلى انخفاض قيمة الممتلكات المستثمرة في الخارج.

2)- تأثرت الأسواق المالية العربية(البورصات) تأثراً كبيراً، لا سيما في دبي والكويت والسعودية....

3)- انهيار أسعار النفط الخام حيث انخفضت الأسعار إلى أقل من الثلث تقريباً خلال فترة قصيرة. وانخفاض الإيرادات من تصدير النفط.

4)- تراجع معدلات النمو في الاقتصادات العربية عام 2009، والذي أدى إلى رفع معدلات البطالة بنسبة تفوق 14%.

5)- تراجع فرص العمل وتأثر التجارة العربية وانخفاض السيولة.

---

[1] الأزمة الاقتصادية العالمية، ندوة اقتصادية مشتركة بين كلية الاقتصاد في جامعة دمشق وكلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال الجامعة اللبنانية، دمشق، جامعة دمشق، الطبعة الأولى 2010، ص40.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

مواجهة التحديات الناجمة عن الأزمة المالية:

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه: كيف يمكن للدول العربية تجنب مثل هذه الأزمات التي تضر بالاقتصاد العربي؟ لذلك لابد من اتباع الإجراءات الآتية:

1)- الإسراع في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية؛ كونه عاملاً مهماً لتحقيق الاستقرار والتنمية في المنطقة.

2)- ضرورة إتاحة فرص الاستثمار في كل بلد عربي للمؤسسات والشركات العربية، ومنحها الأولوية في تنفيذ المشروعات الاستثمارية.

3)- تسريع وتيرة التجارة العربية البينية، وتطوير منطقة التجارة العربية، بحيث تضم قطاع الخدمات.

4)- توظيف العائدات المالية العربية الضخمة في المشاريع الاستراتيجية التي تحقق التنمية المستدامة، وتسهم في التكامل الاقتصادي العربي، لاسيما في قطاعات الطاقة والمياه والنقل والأمن الغذائي. يضاف إلى ما سبق العمل على تحقيق الاكتفاء الغذائي العربي عن طريق تحديث الزراعة والتصنيع الزراعي. وضرورة توجيه البعد الاقتصادي والمالي العربي؛ ليكون نقطة انطلاق نحو التنمية العربية.

و- الحرب على سورية وأثرها في الصعيد الدولي:

تعد سورية من أهم مناطق التنافس بين القوى الكبرى، والتي تشكل نقطة التقاء ثلاث قارات لطالما تنافست الدول الاستعمارية عليها، وهذا ما أكده عالم الجيوبوليتيك للارشال الكسندر دو سيفرسكي عندما قال: هذه المنطقة العربية هي المعبر الذي يربط قارات آسيا وإفريقية وأوروبا، وهي مفتاح الدفاع الجوي عن قارتي إفريقية وأوروبا.

بعد أحداث أيلول 2001 في الولايات المتحدة وضعت خطة شاملة لمنطقة "الشرق الأوسط" تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، وفي هذا السياق ذكر الجنرال الأمريكي الأسبق ويسلي كلارك 2007 أن وزارة الدفاع الأمريكية وضعت مخططاً للإطاحة بسبع دول في غضون خمس سنوات تبدأ تلك القائمة مع العراق ومن ثم سورية

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وتنتهي في إيران. وبالفعل بعد قرابة سنة ونصف من أحداث أيلول بدأ الهجوم على العراق وتم غزوه في عام 2003. لذلك كانت سورية هي الدولة المنتظر الإطاحة بها بعد غزو أفغانستان والعراق وتدمير ليبيا، وبعد ذلك سيتم عزل المقاومة اللبنانية "حزب الله" والمقاومة الفلسطينية؛ وبالتالي تسيطر واشنطن على المنطقة العربية مستبعدة منافسين لها، هما روسيا والصين؛ وبالتالي تصفية القضية الفلسطينية تحت مسمى "صفقة القرن". ولكن الانتصار السوري الاستراتيجي بدعم الأصدقاء والحلفاء أسقط هذا المشروع الأمريكي - الصهيوني، ليس هذا فحسب؛ بل تشكل حلف قوي له عمق عربي قومي وإقليمي ودولي[1].

إن الحرب على سورية أرخت بظلالها على الصعد المحلية والعربية والإقليمية والدولية كافة؛ وبالتالي أرست معادلات واصطفافات وواقعاً جديداً حدد ملامح النظام الدولي الجديد القائم على التعددية القطبية، وبوادر إسقاط الأحادية القطبية التي جلبت الويلات والحروب والدمار والخراب وزعزعة الاستقرار الدولي. فقد شهدت الأزمة السورية نزاعاً بين محورين الأول أمريكي مؤلف من فرنسا وتركيا والكيان الصهيوني والسعودية وقطر، والثاني يستند إلى قوتين عظميين "روسيا والصين" ويمتد في الجغرافية السياسية باتجاه إيران.

لذا يمكننا الإضاءة على بعض الآثار والنتائج التي خلفتها الحرب على سورية على الصعيد الدولي:

- إن أولى نتائج الحرب على سورية هو التغيير في توازن الرعب الإقليمي لصالح محور المقاومة(سورية، وحزب الله، والعراق، وإيران).
- إن الانقسام والتنافس كانا سيدي المشهد الدولي في سورية؛ مما يوحي بإعادة تشكيل نظام عالمي جديد ينهي الهيمنة الأمريكية على القرار الدولي، وهو ما يتيح مجموعة من الفرص أمام دول كبرى كإيران والبرازيل والهند، وقوى عظمى كروسيا والصين كي تفرض نفسها شريكاً في إدارة الشأن الدولي والإقليمي.

---

[1] مشروع القرن الأمريكي والحرب على سورية، مجلة الفكر السياسي، دمشق، العدد 62، تاريخ 2017، ص54.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• أبرزت الحرب على سورية أهمية موقع سورية في إمكانية نقل الغاز عبر أراضيها، كما أن اكتشاف الحقول الجديدة في شرق البحر المتوسط، إلى جانب مشاريع إعادة الإعمار فتح آفاقاً جديدة، وزاد من التنافس الدولي للحصول على امتيازات واستثمارات في سورية.

• إن المحور الجديد (محور محاربة الإرهاب) الممثل بروسيا، وإيران، وسورية، والعراق، والصين يضم أكثر من ثلثي سكان العالم، وأكثر من 60% من اقتصاده في مواجهة تحالف أمريكي-أوروبي، واقتصاد غربي يتراجع لمصلحة اقتصاديات صاعدة في العالم. فروسيا تريد استعادة دورها العالمي وقد أتت الأزمة السورية لإبراز هذا الدور، ولكن بدلاً من أن يكون هناك قطب واحد سيكون تحالف دولي تقوده الصين اقتصادياً وروسيا سياسياً وعسكرياً.

• فشلت الولايات المتحدة بتوظيف "داعش" كعامل استنزاف لروسيا وسورية وإيران في سورية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة تعيد تشكيل "داعش" وتعطيها مهام جديدة حسب الحاجة ، إلا أنه من الواضح أن هدف استخدام "داعش" في سورية والعراق قد فشل أمريكياً؛ لأن الجيش العربي السوري استعاد المبادرة باتجاه تحقيق النصر .

• يمكن لروسيا بتحالفها مع الصين والقوى الصاعدة المتطلعة لعالم أكثر توازناً وعدالة إنجاز مشروعها المتعلق بأوراسيا، وتحوله إلى قطب عالمي ضابط وحامٍ للتوازنات، وتفاعل مع خاصيات الأمم والشعوب بعيداً عن سياسات العدوان والإخضاع.

• بينت الحرب على سورية أن التحالف الأمريكي الدولي لمحاربة الإرهاب، ما هو إلا غطاء لاستخدام هذه الجماعات الإرهابية لاستنزاف سورية وإعادة تفتيت المنطقة[1].

• استطاعت سورية الحد من الطموحات التركية، وخاصة ما يسمى العثمانية الجديدة بالتمدد خارج حدودها، وإيجاد مناطق نفوذ على حساب السيادة السورية.

---

[1] عبدالباري عوض، سورية صناعة النصر، بيروت، بيسان، الطبعة الأولى 2017، ص290.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

• كشف حقيقة الإسلام السياسي الممثل بالإخوان المسلمين والوهابية، وإظهار دوره الرجعي والمتحالف مع أعداء الأمة، فضعفت بذلك حقبة صعود الحركات الإسلامية وشعاراتها[2].

شكل تصدي سورية للحرب مستنداً مباشراً لعودة الدبلوماسية الروسية إلى مسرح الأحداث بصورة قوية؛ وللمشاركة في صياغة الدبلوماسية العالمية بعد غياب ناتج عن انهيار الاتحاد السوفييتي. فقد كان من الأهمية بمكان للدبلوماسية الروسية أن تجعل من حق النقض "الفيتو" عاملاً مهماً للضغط على الأمريكيين وحلفائهم للعودة إلى القانون الدولي، ومقولة الروس كانت واضحة: كلما استعنا ولجأنا إلى المشاعر الخيرة، اقتربنا من القانون الدولي.

إن استخدام روسيا والصين مرات عدة حق النقض "الفيتو" شكل أحد نتائج إعادة توزيع القوة في العالم، وانتقال النظام الدولي من أحادي إلى متعدد.

كان تصدي سورية للحرب فرصة تاريخية كي تعزز روسيا والصين دبلوماسيتها باتجاه إنهاء نظام القطب الواحد، وخلق ظروف لنظام عالمي جديد أكثر توازناً وأكثر احتراماً لمبادئ القانون الدولي.. لذا فإن تصدي سورية كان ذا فائدة نوعية للعالم بأكمله وليس لسورية فقط. وهذا دليل جديد على أن مصلحة سورية ومواقفها تتناسب مع القانون الدولي ومصلحة الشعوب كلها.

---

[2] فريدريك يشون، المحنة السورية لماذا أخطأ العرب، ترجمة عدنان عزام، دمشق، الهيئة العامة السورية للكتاب، الطبعة الأول 2015، ص93.

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner